الأبعاد الجيوبولتيكية للتغيرات في الأنظمة السياسية العربية

أ.د.غالب ناصر السعدون
جامعة بغداد / كلية التربية-ابن رشد

المقدمة :

من الطبيعي أن الدولة تضطر من وقت لآخر إلى اتخاذ اجراءات قانونية لكي تحقق التوافق بين الظروف السياسية الملائمة لمقتضيات الأرض أو الزمن. وعندما تعجز الحكومات في الوحدات السياسية التي توجد فيها تناقضات من تحقيق هذا الانسجام وإذا عجزت عن التخلص من التناقضات الداخلية فإنه تقوم فيها انتفاضة شعبية لتصحيح الأوضاع أو ثورات للقيام بوظيفة التوفيق بين المقتضيات والإجراءات. بين مايحدث فعلاً وما يجب أن يتم بناء على مقتضيات الأرض Space أو الزمن Time بما يحمله هذان البعدان وما يرتبط بهما من قدرة على التأثير في أرض الواقع.

وفي حالات كثيرة وعندما تصاب الدولة بنوع من عدم التوازن والتوافق تكون هناك نتائج أبرزها التفكك الداخلي، وفي حالات أخرى تتوفر الفرص لحدوث تدخل خارجي سواء سياسي أو عسكري. يحدث هذا عندما يفشل النمط السياسي (البناء أو الكيان السياسي) من التوافق مع مقتضيات الأنماط الطبيعية القائمة.

إن مثابرة أي شعب من الشعوب وإصراره على مر الزمن بالاحتفاظ بشخصيته هو في

حقيقة الأمر إصرار وتفانٍ في سبيل الانتظام بحكومة أو نظام حكومي وهو نفسه السبب في استقرار هذه الشعوب واستتباب أمنها وتطور النظم الحكومية والدستورية فيها.

إن الإحساس السياسي هو من أقوى الإحساسات البشرية على الإطلاق وبالتالي يعتبر الارتباط السياسي للناس من أشد الارتباطات قوة وهو ما يعرف بالارتباط بالوطن. وهذه إحدى خصائص البيئة وتوازنها. ذلك ان البيئة أورثت هذه الخاصية للجنس البشري غريزياً بعد زوال معظم المؤثرات السياسية وتبقى هذه قوية ومؤثرة. ومن هنا تهتم الجغرافية السياسية وتعنى بدراسة الظاهرات السياسية والمشكلات السياسية التي ترافق عملها في الوحدات السياسية. كما تدرس الجغرافية السياسية أيضاً الاتجاهات السياسية للناس وانعكاساتها على العملية السياسية والنظام السياسي في أي دولة كانت(1).

دور الجغرافية السياسية في دراسة النظام السياسي:

إن الجغرافية السياسية تقوم بدراسة الظاهرات السياسية في المكان أي دراسة التأثير المتبادل بين الظاهرة السياسية والمكان بخصائصه المختلفة. وتعتبر الدولة أو الوحدة السياسية من أهم الظاهرات السياسية التي تدرسها الجغرافية السياسية، ولذلك فإن الجغرافية السياسية تهتم بدراسة العوامل الجغرافية التي تؤخذ بالحسبان عند اتخاذ القرارات والأفعال السياسية وبالنتائج الجغرافية المترتبة عليها. وكذلك تدرس العوامل الجغرافية التي تؤثر على نتائج هذه القرارات والأفعال السياسية.

إن العلاقات المتبادلة بين العوامل الجغرافية من ناحية وبين السلوك السياسي للإنسان وتنظيماته ومؤسساته السياسية، من جهة أخرى متشعبة فضلاً عن كونها معقدة. ويزيد من تعقيدها التغير المستمر الذي يطرأ على هذه العلاقات وتشعباتها.

وتجدر الإشارة هنا إلى ان الجغرافية للسياسية تهتم بدراسة النظم السياسية Po-litical Systems وان أي نظام سياسي له خاصيتان هما:

1. العملية السياسية التي عن طريقها يعمل ويمارس فعالياته.
2. منطقة جغرافية يعمل داخل حدودها ونطاقها.

ولذلك فإن الجغرافية السياسية تعنى بدراسة التفاعل بين المنطقة الجغرافية والعملية السياسية يلزم فهم النظام السياسي الذي تعمل في داخله العملية السياسية حتى يمكن تحليلها. ويرجع هذا إلى ان العملية السياسية ترتبط برباط لاانفصام فيه

بالنظام السياسي الذي تعمل من خلاله. والنظام السياسي يتشكل بفعل ثلاثة عوامل هي: العملية السياسية والقوى المجتمعية والبيئة الجغرافية فالنظام السياسي هو محصلة تفاعل العملية السياسية والقوى المجتمعية مع البيئة الجغرافية وبالاستجابة مع النظم السياسية الخارجية في بيئتها الفريدة. ويتضمن تحليل العملية السياسية بعداً زمنياً لأن هذا التحليل يتم عن فترة زمنية معينة فالبعد الزمني ليس مقصوراً على المنظور الموقعي أو على انغلاق أو انفتاح النظام السياسي.

وتتضمن مناقشة العلاقات بين العملية السياسية والخصائص المكانية عدة أبعاد زمنية مختلفة. فالإجراءات وانتشارها من مكان لآخر تتم في مدى زمني قصير. أما تشكيل وتكوين المنطقة السياسية والتفاعل في داخلها وتحقيق التغير في البنية السياسية الأساسية فهذا يستغرق فترة زمنية أطول. بينما يحتاج تغيير القوى المجتمعية وبالتالي العملية السياسية وبالتالي التركيب السياسي لمزمن طويل جداً.

إن العملية السياسية هي فن الحكم من خلال التنظيمات السياسية الرسمية أو حتى من خلال الإجراءات. كما لايمكن فصل العمليات السياسية عن القوى المجتمعية التي ينظم الإنسان بها حياته السياسية وترتبط العملية السياسية أوثق ارتباط بهذه القوى المجتمعية. وتعتبر هذه القوى وما ينجم عنها من إجراءات وقوانين تتعلق بنظام الحكم والتنظيمات التي تترتب على ذلك والعملية السياسية بمثابة المفاتيح لتحليل اللاندسكيب.

يحلل الدارس للعملية السياسية في إطارها المكاني بهدف الوقوف على سلوك الإنسان في ضوء المكان. ويقصد بالمكان بأنه أنماط التوزيع التي تتخذها العمليات السياسية وعلاقة هذه الأنماط بالظاهرات الجغرافية الملائمة: وتعمل هذه الأنماط والعلاقات على تشكيل مناطق فعل سياسية Action Political Areas أو مجالات فعل Field of Action. وقد يتطابق أو لايتطابق هذا الفعل في الناحية السياسية مع المنطقة السياسية. بمعنى ان أثر الفعل قد يقتصر على منطقة سياسية أو على جزء منها أو يمتد خارجها. كما هو الحال بانتشار الثورات العربية الحالية ضد الأنظمة السياسية الحاكمة وكما حصل في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا وغيرها وعلى الرغم من ان منطقة الفعل قد لاتتشابه ولاتتطابق مع المنطقة السياسية من البداية إلا ان تفاعل العملية السياسية وأثر اللاندسكيب يقتربان جداً عندما يتشابه الفعل مع المنطقة السياسية. ومفروض ان تسعى السلطة

الحاكمة إلى إيجاد توافق من نوع ما مابين منطقة الفعل والمنطقة السياسية الأصلية[2].

وينجم التفاعل في المنطقة السياسية من جراء الأثر المكاني للقرار السياسي، وهذا أحد العناصر الرئيسة في التحليل، محصلة التغير في المنطقة. وينطبق المنطق في عملية الفعل ورد الفعل، سواء داخلية أو خارجية، على منطقة الفعل السياسية وعلى المنطقة السياسية. ومعنى هذا انه في أثناء تكوين منطقة فعل سياسية يتوقع المرء أن تنشأ منطقة رد فعل counteraction وتعكس منطقة رد الفعل الجهود السياسية للقوى المضادة فردية، جماعية، رسمية أو غير رسمية سواء مبعثرة أو مركزة، التي تعمل للحد من امتداد منطقة الفعل السياسية أو لمواجهتها.

وتتوقف قوة مناطق الفعل السياسي وامتداداتها وكذلك مناطق رد الفعل في المدى القصير على إجراءات سياسية متنوعة مثل الاتجاهات بخصوص التنظيمات السياسية والمشاركة فيها وغير ذلك من مكونات النظام السياسي. وتنجم منطقة الفعل السياسي نتيجة لقبول المنطقة السياسية للجماعة المؤثرة سياسياً وتحقيق مايرتبط بذلك من أهداف سياسية واجتماعية واقتصادية. وتدخل العملية السياسية بعض التعديلات على اللاندسكيب في المدى القصير. بينما تحدث فيه تغيرات على المدى الطويل. وقد يؤدي إلى تراكم عدد من التغيرات في اللاندسكيب ناجمة عن عملية أو عدة عمليات مدعومة، إلى إيجاد وتوفير الأساس اللازم لتحويل منطقة الفعل السياسي إلى منطقة سياسية جديدة. كما تعتبر منطقة الفعل السياسي منطقة اصطدام بين الانتماء والادراك السياسي للمكان وقد تنطبق منطقة الفعل على المنطقة السياسية الأصلية وعلى النظام الذي تعيش في ظله أو تزيد عنهما[3].

ولابد من الإشارة إلى ان كلاً من وتلسي وهارتشهورن وجوتمان وجونز قد أضافوا إلى دور الجغرافية السياسية في دراسة العملية السياسية والنظام السياسي الشيء الكثير، إذ ان «وتلسي» قد أضاف قضية أثر السلطة المركزية على اللاندسكيب ولخص الأساليب الكثيرة المتنوعة التي تتخذها السلطة المركزية للتأثير على اللاندسكيب من خلال التشريعات الخاصة بالأمن والتماسك الإقليمي والسياسات التشريعية والاقتصادية والاجتماعية. كما ربط هارتشهورن بين المكان ووظيفته. أما جوتمان فقد اعترف بعدم التوافق بين كل من الأفكار السياسية والمنطقة السياسية. في حين ان جونز قد ربط في نظريته (الحقل الموحد) بين الأفكار السياسية والمنطقة السياسية.

وتعمل العملية السياسية على تغيير

اللاندسكيب كما انها تتأثر بخصائصه أي ان التأثير متبادل بين العملية السياسية واللاندسكيب ويميز البعض بين مجموعتين من العمليات السياسية. فهناك عمليات سياسية تؤثر في الدول من الداخل مثل قوى الطرد والتفكيك وقوى الجذب والتوحيد والشخصية القومية وهناك عمليات سياسية تؤثر في العلاقات الخارجية للدولة مثل الصراع بين الدول ومنازعات الحدود والهجرة السكانية بين دول الجوار والنزاعات التوسعية والاستعمارية لبعض الدول. ولذلك فإن الجغرافي السياسي يهتم بدراسة العمليات التي تؤثر على الأنماط السياسية الجغرافية والعلاقات المتبادلة بينها سواء أكان ذلك في منطقة ما أو على مستوى اللاندسكيب كله.

إن طبيعة النظام السياسي من حيث كونه منفتحاً أو منغلقاً تؤثر على طبيعة الإجراءات التي يتخذها الإنسان، فأولاً يقوم متخذو القرارات السياسية بصياغة إجراءات تتوافق مع مدى ادراكها للصالح القومي. ويتفاوت هنا الإدراك من شخص لآخر ومن وقت لآخر حسب الظروف ويتفاوت النظام السياسي بين منفتح ومنغلق وبين ذلك توجد درجات من الانفتاح والانغلاق. ولهذه الأسباب فإن العملية السياسية تعمل من خلال الإجراءات المتأثرة بالقوى المجتمعية والإدراك والمنظور المكاني وطبيعة النظام السياسي من حيث كونه منفتحاً أو منغلقاً تؤثر على المنطقة بل على اللاندسكيب، وتؤثر الإجراءات أساساً على منطقة سياسية محدودة وصغيرة لأنها خاصة بها. وقد يتغير اللاندسكيب الأوسع بعد ذلك نتيجة لتأثر المنطقة السياسية الصغيرة بالإجراءات السياسية التي اتخذت.

وقد نشر الأستاذان «كوهين وروسنتال» B. Cohen & L.D. Rosenthal بحثاً في عام 1971 حول هذا الموضوع واعتقد هذان بأن الأمر يحتاج إلى منهجية تربط جيداً بين العملية السياسية وانعكاساتها المكانية أي منهجية تمكن الإنسان في حالة تحديده لعملية سياسية معينة أن يضع يده على المظاهر والخصائص المكانية التي ترتبط بهذه العملية. كما تمكنه من ربط عملية بأخرى أو أجزاء عملية ببعضها. وقرر الاستاذان ان الجغرافية السياسية عليها أن تركز في دراستها على العمليات السياسية وانعكاساتها وخصائصها المكانية، فالعملية السياسية في نظرهما هي المفتاح لفهم التنظيمات المكانية وعلاقاتها المتنوعة. وانه بدون فهم العملية السياسية تضيق البصيرة الجغرافية. وقد قام الأستاذان بتجزئة العملية السياسية وخصائصها المكانية ضمن إطار منهج النظام بحيث تشمل كل العلاقات السياسية

بين الإنسان والبيئة ومبرر وجود الدولة والإدراك السياسي والقرار السياسي[4].

ومن الناحية الجغرافية السياسية ان أكثر نظرية ساهمت في معالجة مفاهيم العملية السياسية والمنطقة السياسية هي نظرية جونز (نظرية الحقل الموحد) إذ ركزت هذه النظرية على ان الدولة تتكون من خمس حلقات هي الفكرة، القرار، الحركة، المجال، المنطقة السياسية. وبهذا فإن الدولة تشكل نظاماً متكاملاً لقيم المجتمع وهي نظام قانوني مؤسسي[5].

الأبعاد الدولية للمتغيرات في الأنظمة السياسية العربية:

التغيرات السياسية التي حدثت في بعض أنظمة الحكم العربية جديرة بالاهتمام والدراسة ذلك لما لها من أبعاد دولية يمكن لها أن تغير الخريطة السياسية لتعاملات هذه الدول في محيطها الدولي. سيما وان الجغرافية السياسية وعلم الجيوبولتيك جديران بمثل هذه الدراسات وفق التطورات الحاصلة وكذلك التي ستحصل في المستقبل خاصة وان الجغرافية السياسية بربطها المشكلات الدولية بمسرحها المحلي والمكاني تستطيع أن تسهم مساهمة فعالة في تفهم هذه المشكلات، خاصة وان العديد من المشكلات لازالت ضخامتها تتناسب عكسياً مع إدراك الناس للأساس الجغرافي[6].

من الظواهر المميزة للعلاقات الدولية هي انبثاق المنظمات والمؤسسات والأحلاف والتكتلات الدولية والإقليمية السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تنوعت وظائفها حتى أصبحت ركيزة من ركائز التعامل الدولي وهدف استراتيجي من أهداف الدول الكبيرة والصغيرة وذلك لأهميتها في إيجاد توازن بين القوى العالمية ومن أجل المحافظة على السلم العالمي والإقليمي[7]، وهذا مايبرر الاهتمام الدولي اليوم بثورات الربيع العربي والتغيرات التي حصلت في الأنظمة العربية.

ولابد من الإشارة الى الأبعاد الدولية للمتغيرات التي حصلت في الأنظمة السياسية في بعض الدول العربية والتي ستحصل مستقبلاً وهذه الأبعاد تتمثل بما يأتي:

البعد الأول:

إن الثورات التي تفجرت في بلدان عربية وأدت الى الإطاحة بأنظمة الحكم في تونس ومصر وليبيا واليمن، قد فاجأت مراكز الحكم والقرار في العالم وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية والدول الآسيوية الكبرى والقوى الاقليمية المؤثرة في الشرق الأوسط. وهذه كلها تمتلك من الأجهزة الاستخبارية والإعلامية

ومراكز التنبؤ بأحوال الدول الأخرى وخاصة المنطقة العربية لما لها من أهمية عظيمة وخاصة لأمن هذه القوى عسكرياً واقتصادياً فحساسية هذه المنطقة بالنسبة للعالم كبيرة وخاصة بالنسبة للنفط، اذ ان هذه المنطقة تمدّ العالم بـ75% من حاجته من النفط الخام. ولذلك لكي تضمن الولايات المتحدة وحليفاتها إبقاء نفوذها وهيمنتها في هذه المنطقة الهامة من العالم أعلنت تأييدها لهذه الثورات بين العمل السياسي والعمل العسكري والعقوبات الدولية، لكي تبقى هذه الدول ضمن دائرة سيطرتها وعدم انفلاتها من نفوذها وهذه المنطقة تحتوي على معظم حقول النفط والغاز في العالم.

إن الثورات العربية في تونس ومصر وليبيا واليمن واليوم في سوريا وفي دول عربية أخرى هي ثورات شعبية بالكامل وقد اتخذت طابع الاتساع والشمول في هذه الدول وعجزت أنظمة الحكم عن مواجهتها او تطويقها او إخمادها. ومع تمتع هذه الثورات بالاستمرارية والنفس الطويل والإصرار على المطاولة حتى سقوط هذه الأنظمة. وقد تراوح الاهتمام والتدخل الدولي في هذه الثورة بين الفعل السياسي كفرض العقوبات من الأمم المتحدة كما هو حاصل بالنسبة لسوريا اليوم او الاهتمام السياسي كما حصل بالنسبة لتونس ومصر واليمن او التدخل العسكري من حلف الناتو كما حصل بالنسبة لليبيا اذ نفذت دول الناتو من خلال قواتها الجوية غارات عنيفة على مراكز تجمع قوات القذافي حتى انتهت بقتله. وحقيقة ان التدخل العسكري للناتو في ليبيا كان وراءه عامل النفط لكون ليبيا دولة نفطية وخوفاً على المنشآت النفطية من آبار ومصافي لذلك نرى ان الضربات الجوية للناتو حرصت على عدم إصابة المنشآت النفطية لليبيا بأي أذى او ضرر وكان الهدف هو أن تتمتع المصالح والشركات النفطية الأمريكية والأوربية بالقدر الأكبر من الامتيازات في مجال الاستثمار النفطي الليبي وهذا ما قد حدث لروسيا والصين بسبب عدم تقديرها للأمور بشكلها الصحيح اذ خسرت مصالحها في هذا البلد الهام من أفريقيا والشرق الأوسط والعالم بسبب ثرواته النفطية العظيمة اذ لم يدرس هذا الأمر الا بعد فوات الأوان.

البعد الثاني:

انتقال الاحتجاجات والتظاهرات العربية عبر حدود وقارات لتصبح ظاهرة عالمية وصفها «جوزيف ستيجليتز» الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد بـ(عولمة الاحتجاجات)[8]. فإننا نعيش في زمن تنتقل فيه الاحتجاجات والتظاهرات والثورات عبر الحدود أيضاً كما كانت تنتقل الأفكار

عبر حدود الدول. وبالطبع ليس المقصود هنا التظاهرات والاحتجاجات التقليدية المعروفة كوسيلة للتعبير عن المطالب والمواقف وإنما ظاهرة تحولها الى وسيلة فعالة للثورة واستمراريتها والمطاولة لها حتى تحقيق أهدافها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ففي اليونان سقطت حكومة باباندريو تحت ضغط التظاهرات الصاخبة في أثينا وسائر المدن اليونانية الأخرى وليس بسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة فقط كذلك استقال برلسكوني رئيس وزراء ايطاليا خوفاً من شبح التظاهرات في إيطاليا وسياسته المتناقضة تجاه ليبيا فمن الاعتذار للقذافي عن الاستعمار الايطالي لليبيا الى الاندفاع الشديد لإيطاليا في إطار حلف الناتو بالتدخل العسكري في ليبيا والذي عقد من مشكلاتها الاقتصادية. وفي الولايات المتحدة الأمريكية خرجت مظاهرات في نيويورك واحتل المتظاهرون وول ستريت حتى اضطرت الإدارة الأمريكية الى اتخاذ إجراءات تلبي جوانب أساسية من طلبات المتظاهرين وفي لندن ومدن بريطانية أخرى خرجت أيضاً مظاهرات وفي موسكو ايضاً خرجت مظاهرات لتحسين الظروف الاقتصادية في روسيا وحصل نفس الشيء في دول أوربية أخرى.

البعد الثالث:

إن الثورات والتظاهرات في بعض الدول العربية وسقوط بعض أنظمتها الحاكمة ستفتح عهداً جديداً في العلاقات مع الدول الأخرى في العالم تنتهي فيه حقبة (شخصنة) هذه العلاقات التي كانت تقام في بعض الدول العربية مع الدول في العالم من خلال رئيس الدولة او الحاكم او رئيس النظام حسب مزاجه ومصالحه ورغباته وأوامره ومصالح حكومته ونظامه السياسي لتنتقل لتكون علاقات من خلال المؤسسات الرسمية والدستورية والقانونية للدولة وبما يلبي مصالحها والحاجات الوطنية لشعبها. وتأخذ هذه العلاقات الدولية اتجاهات الرأي العام الشعبي والمصالح الوطنية.

البعد الرابع:

إن الثورات التي حدثت وغيّرت أنظمة الحكم في بعض الدول العربية، ستدفع الكثير من الدول الى التنافس للحصول على مساحة لنفوذها ومصالحها في هذه الدول والمنطقة العربية. وإذا كان لهذا البعد جوانب إيجابية عديدة، فإنه قد يجلب معه آثاراً سلبية بفعل هذا التنافس على استقرار ومصالح الدول العربية، اذ ان الذين سيتولون الحكم وإدارة الدولة تنقصهم الخبرة والممارسة في مجال السياسة الدولية وإدارة نظام الحكم والدولة، وإن أكبر التحديات التي قد يتعرضون لها وتثير

المعضلات والصعوبات أمامهم هي التصلب الذي قد يحدث في تطبيق الايديولوجيات التي يؤمنون بها ويعتنقونها مع العلم ان الأحزاب الإسلامية هي التي صعدت الى الحكم في كل من تونس وليبيا ومصر. وهذا قد يخلق ردود فعل عكسية من الحكومات والدول التي تبحث عن االمصالح والمنافع، مما قد ينعكس على الظروف السياسية والاقتصادية والعسكرية لبعض الدول العربية ومما ينعكس على أمن المنطقة العربية ككل.

البعد الخامس:

وهذا البعد يتمثل بمواقف وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية والغرب تجاه منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، اذ ان السياسة الخارجية الأمريكية ترتكز خاصة بالنسبة لأفريقيا على ثلاث أبعاد وان التغيرات السياسية التي حصلت في أنظمة الحكم حدثت في ثلاثة دول أفريقية هي تونس ومصر وليبيا وهذه الأبعاد الثلاثة تتمثل بما يأتي[9]:

1 - مساندة أنظمة الحكم الموالية لها، من خلال مجالات الدعم المتنوعة وعلى كافة المستويات محلياً وإقليمياً وعالمياً.

2 - التعاون مع بعض الدول الأفريقية للتخلص من كل نفوذ أجنبي يزاحم نفوذها في هذه الدول.

3 - تقديم المساعدات الاقتصادية والفنية والعسكرية المشروطة الى بعض الدول الأفريقية كي تأخذ بأسباب التطور والنهوض محاولة بذلك سد الطريق امام انتشار الجهود المناهضة للغرب وهي تحث حلفاءها الغربيين على السير في نفس الاتجاه لأن لديهم وسائل لتحقيق ذلك خاصة بريطانيا وفرنسا لأن لديهما نفوذ في عدد من الدول الأفريقية. ونتيجة ذلك فقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من الحصول على تسهيلات عسكرية في بعض الدول الأفريقية.

البعد السادس:

وقد تولد وهم لدى البعض بأن الولايات المتحدة الأمريكية بعد خوضها الحرب في أفغانستان والعراق فإنها ستنكفئ الى الداخل وتركز اهتمامها على الشؤون الداخلية ومشكلاتها المحلية ولكن ذلك فهم قاصر، لأن رخاء الولايات المتحدة وشؤونها الداخلية ليست معزولة عن خارجها، فمصدر رخائها لايعتمد على المصادر والقدرات الذاتية فحسب، بل انه وثيق الارتباط بالخارج ايضاً الذي يعد سوقاً واسعاً لبضائعها المختلفة وصناعتها العسكرية. ولذلك فإنها لن تترك المنطقة العربية خاصة والشرق الأوسط عامة للآخرين او تفرط بهما فقوتها وأمنها يرتبطان بهاتين المنطقتين المهمتين والحساستين

من العالم ولذلك فإن استراتيجيتها الراهنة والمستقبلية ستكون قائمة على ضمان بقاء دول المنطقتين في فلك سياستها وضمان عدم تناقض وتعارض دول هاتين المنطقتين مع مصالحها واستراتيجيتها القومية.

ولذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستتعامل مع القوى والأحزاب السياسية التي تولت او ستتولى الحكم في الدول العربية ومنها الأحزاب الإسلامية والقوى السلفية وفق المبدأ المذكور وبسياسة قائمة على المزج بين (سياسة الاحتواء) التي اطلقها جورج كنيان في عام 1947 لمواجهة الاتحاد السوفيتي السابق والمعسكر الشيوعي في أثناء الحرب الباردة وسياسة (الضرب أسفل الجدار) التي أعلنها زبيغنيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر. مع الأخذ بنظر الاعتبار التطورات والمتغيرات الحاصلة في العالم. ولذلك سيكون على هذه الأحزاب والقوى الإسلامية أن تختار بين التكيف والانسجام مع أولويات وضروريات وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية والغرب والتعامل معها بمرونة وبحكمة او أن تذهب الى التصلب والتمسك بايديولوجياتها وتدخل في صراع وتناقض مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى والتي في هذه الحالة ستلجأ الى سياساتها المعهودة القائمة على الاحتواء والترهيب والترغيب والعقوبات الاقتصادية وتفجير وإثارة النزاعات القومية والدينية في مجتمعات هذه الدول وتحريض الرأي العام العالمي ضدها تحت شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان والتهديد بالإحالة الى المحكمة الجنائية الدولية. كما حاصل حالياً بالنسبة لسوريا وإيران وكما حصل سابقاً بالنسبة للعراق أبان حكم النظام السابق قبل عام 2003.

ومن الاستراتيجيات التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية هي استراتيجية الفوضى الخلاقة التي طبقتها وتطبقها في الوطن العربي، وهي استراتيجية لإعادة تشكيل الأوضاع في هذه المنطقة بما يلبي المصالح الأمريكية الراهنة والمعاصرة والفوضى الخلاقة هي منهج يؤدي إلى حدوث ظواهر الاضطراب والاختلال واللانظام في السياسة والأمن والاقتصاد ثم المرور بمرحلة انتقالية باتجاه ترتيب الأوضاع في بعض الدول العربية بما يلبي أهداف الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة. ومن كتب في هذا الشأن هو «اليوت كوهين»، ففي كتابه (القيادة العليا للجيش ورجال الدولة والزعامة في زمن الحرب) إشارة إلى بعض تطبيقات الفوضى الخلاقة[10]. ويطلق بعض المفكرين على هذه النظرية مصطلح

«الهدم الخلاق» وبموجب هذا المصطلح فإن ماقد يبدو لانظاماً هو ليس بالضرورة رديف للاضطراب والإخلال بالنسق بل على ضمان الانساق في منطقة معينة من العالم هي في حالة من التطور والتحول المتواصل.

وقد طبقت الولايات المتحدة هذا النهج في عدة أماكن من العالم في إيران عام 1979 وفي الاحتواء المزدوج للعراق وإيران أبان الحرب بينهما بين الاعوام -1980 1988 وكذلك في تفتيت الاتحاد السوفيتي السابق وتفتيت يوغسلافيا وجيكوسلافاكيا وطبقتها في الوطن العربي في عدة أماكن في الصومال والعراق وطبقتها أيضاً في عامي 2011 و2012 في تونس وليبيا ومصر واليمن وسوريا وحتى في دول أوربية معينة، ففي نظر الولايات المتحدة الأمريكية، ثمة دولاً مهمة، ومشرفة على مواقع استراتيجية مهمة أمنياً واقتصادياً وتمتلك ثروات هائلة، أخذت تنتهج نهجاً يعارض الاستراتيجية الأمريكية والتي تسميها «الدول العصية أو المتمردة» مثل إيران والعراق وسوريا وليبيا، وبنظرها لابد من تغيير أنظمتها السياسية الحاكمة تحت شعارات نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها وكذلك توجد دول عربية أصبحت قياداتها تقليدية لاتواكب التطور العالمي لابد من تغييرها وهذا ما طبقته في تونس ومصر واليمن[11] ومن المحتمل ان تطبقها في دول عربية اخرى كالمملكة العربية السعودية. وفي هذه الحالة تعلن الولايات المتحدة الأمريكية مناهضتها للأنظمة الاستبدادية والدكتاتورية ونشر مفاهيم الديمقراطية والحرية سواء من خلال التدخل السلمي (العقوبات الدولية) أو التدخل العسكري المباشر من خلال قوتها العسكرية وبمساعدة حليفاتها من دول الناتو[12]. وتستخدم الولايات المتحدة في هذا الشأن أساليب مباشرة وأساليب غير مباشرة لتحقيق أهدافها في أي منطقة من العالم ومنها المنطقة العربية.

شكل النظام الإقليمي بعد الثورات العربية والتأثيرات الدولية :

المتابع يجد ان المنطقة العربية مرت في التاريخ المعاصر بمرحلتين تاريخيتين من الصراع عليها الاولى: عندما تم ادخالها في إطار الصراع الاميركي السوفياتي الذي بدأ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ابتداء من انقلاب التحالفات وانقسامها الى معسكرين متصارعين منذ عام 1947 والثانية بعد تداعيات انهيار الاتحاد السوفياتي، وانفراد الولايات المتحدة بوضع القوة العظمى الوحيدة وهي فترة سمحت بسعي قوى اقليمية الى اقتحام المنطقة في صراع اقليمي كل منها يسعى الى توسيع دائرة مصالحه، وكان

ابرزها اسرائيل وايران وتركيا مستفيدة من الفراغ الاستراتيجي الذي تركه الغرب ارضاً مباحة للاخرين.

وكانت هناك عوامل مساعدة من الخارج لدعم هذا الفراغ الذي صنعه الغرب من خلال سياسات تفتيت المنطقة واغراقها في ازمات من داخلها ومن حولها ممتدة من العراق وحتى السودان والصومال ومصر وليبيا واليمن وسوريا وتونس وهذه التحولات والتغيرات قد تعيد توزيع التوازن الاقليمي لدول المنطقة مع التركيز على ابعاد مصر عن الدور المحوري والمركزي من خلال تحجيم دور مصر وابقائها فاقدة القدرة على الفعل والمبادرة وهذا ما تريده اسرائيل التي تعمل على تفتيت الجهد العربي.

ثورات التغيير العربي جاءت في إطار اقليمي ودولي محمل بدعوات الى التغيير فهذه الاحداث تتزامن مع تراجع الغرب اقتصادياً وبدء انطلاق موجات احتجاجية للشعوب خرجت الى الشوارع تضغط لإعادة النظر في السياسات الداخلية والخارجية على السواء.

ان قياسات انعكاسات ثورات التغيير العربي تبين ان هناك تراجعا في مكانة الدول المحورية وهذا التراجع لم يكن بسبب نقص في وزنها ولكن نتيجة ضآلة حجم وقدرات من يتولى قيادتها اضافة الى إقصاء بعض الانظمة لإصحاب العقول واهل الخبرة والمعرفة وزاد من خطيئة هذه الانظمة حرصها على الجمود والتجرد من مبدأ العمل للمصلحة العامة بينما العالم يتغير ويتطور سياسيا وفكريا واقتصاديا ادراكاً من العالم ان التغيير صار فلسفة العصر وقاعدة عمله.

اعتقد اننا على اعتاب المرحلة الثالثة في التاريخ المعاصر من اعادة صياغة علاقات واوضاع القوى في المنطقة وسيتم اعادة تشكيل قواعد ادارة الصراع والعلاقات في النظام الاقليمي التي كانت مصر احد مرتكزاته وكانت الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة، ومن هنا جاءت ازمة الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي في البحث عن حليف بديل عن مصر وتونس او العمل على التقرب اكثر الى مصر مع مراقبة باقي الانظمة التي تمر في مرحلة تحول الى ان تكتمل مراحل ثورات التغيير العربي.

وتشهد المنطقة العربية تحولات كبرى من شرقها إلى غربها، فلم يكد الوطن العربي يفيق من أزمة احتلال العراق وقرب

انسحاب القوات الأمريكية منه حتى صحا على عصر الثورات العربية وما يحمله من تداعيات مفصلية على المنطقة بكاملها؛ فقد تغير النظام المصري ودخلت ليبيا في أزمة وحرب أهلية بتدخُّل عسكري أجنبي فيها، بالإضافة إلى تغيُّر النظام في تونس وترنُّح أنظمة أخرى من المرجّح أن تسقط هي الأخرى في سوريا واليمن، مع انفصال ونشوء دولة جديدة جنوب السودان واقتطاع جزء هام من الوطن العربي لصالح القوى الغربية... في حين أن أزمات كبرى من المتوقع نشوبها في المستقبل القريب أيضاً مع السقوط المحتمل للنظام السوري وإغواء أكراد سوريا للانضمام إلى أكراد العراق لإنشاء دولة جديدة لهم، غير عربية أيضاً، بضغط على الدول العربية وغير العربية مثل تركيا وإيران.

ففي السابق كان النظام الإقليمي العربي في حالة موت سريري، وكانت القمم تعقد وتنفض دون أي أثر يذكر لها؛ فقد كانت اجتماعات جامعة الدول العربية بمثابة منتدى لقليل من الحوار وبعض من الدردشة ولكثير من الشجار والاختلاف، حتى صرّح القذافي في إحدى (تجلياته) أنه لا يوجد ما يجمع العرب سوى غرفة اجتماعهم، ثم ينفض الجميع ويعودون إلى حال سبيلهم، وتظل القضايا العالقة منذ عشرات السنوات - مثل القضية الفلسطينية وغيرها - تراوح مكانها، بدون أي أثر للعرب؛ سواء في السياسات الإقليمية أو الدولية؛ وذلك بسبب بنية النظام الإقليمي العربي وبسبب اختلاف رؤى حكومات الدول (أو الأفراد الحاكمين على الأرجح)، وكذلك بسبب عدم وضوح آلية صنع القرار في الجامعة العربية، وهذا أدى إلى عدم التزام الجامعة بكثير من المعاهدات والاتفاقات البينية التي وقّع عليها العرب، أو التي تحلم بها الشعوب، مثل: اتفاقية الدفاع العربي المشترك أو الاتحاد الجمركي العربي أو السوق العربية المشتركة وغيرها. لذا توقع الجميع (محللون وشعوب) سقوط النظام الإقليمي العربي لا محالة، ولم يكن الخلاف حول إذا ما كان النظام الإقليمي العربي سيسقط أم لا؟ ولكن السؤال كان: متى؟ وكيف؟ وما هي تداعيات ذلك؟ وهل هناك أمل في إصلاحه، أم أن الوقت قد فات؟

وفي عصر الثورات العربية ومع إعادة تشكُّل القوى في المنطقة، فإن الدول الكبرى تعيد هي الأخرى حساباتها وتعيد رصد

مصالحها ونصيبها في الوضع الجديد؛ ففي أوائل القرن الماضي ومع سقوط الخلافة العثمانية دخلت المنطقة العربية في حالة مشابهة من السيولة والتقسيم بين المنتصرين في الحرب العالمية الأولى، وتحولت تركة الرجل المريض إلى سكين جزار (سايكس بيكو) لإعادة تشكيل المنطقة بنشوء دول جديدة وبوضع مناطق تحت السيطرة البريطانية والفرنسية. واليوم فإن الدول العربية في حالة مشابهة وبأطماع للدول الغربية في التحكم في عمليات التحول السياسي التي تجري في العالم العربي؛ من أجل خروج أنظمة موالية لها من رحم تلك الثورات أيضاً؛ لذا فمن المتوقع أن تتحرك الدول الغربية على عدة مسارات من أجل تحقيق مصالحها العليا في تلك المنطقة الهامة من العالم[13].

أُولَى تلك المسارات هو مسار دعم التحول الديمقراطي في الدول الناشئة بتقوية الجماعات الليبرالية والموالية للنظم الغربية على حساب الحركات الإسلامية والقومية، وقد رأينا منذ زمن نشاط تلك الدول بدعم عمليات التحول الديمقراطي بتمويلٍ للجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وتنفق الولايات المتحدة مليارات الدولارات على تلك النشاطات، بالإضافة إلى تقاطع مصالحها مع مصالح الجماعات الليبرالية وتحركات بعض الأقليات الدينية في الدول الكبرى مثل مصر، وبالإنفاق على المسارين (السياسي والإعلامي)، وبتطوير آليات للتواصل الجماهيري في تلك الدول استعداداً لتشكيل الرأي العام في حقبة ما بعد الثورات.

أما المسار الثاني: فهو التحركات العسكرية التي تستخدم فيها الدول الغربية آلتها العسكرية في صورتين:

الصورة الأولى: هي الإغراء بتمويل الأسلحة الغربية المتقدمة مقابل فرض أجنداتها على الدول العربية وهذا ما حدث بالنسبة للتحالف العربي الذي تقوده المملكة العربية السعودية في حربها على الحوثيين في اليمن باستخدام الدعم اللوجستي والتسليحي والاستخباري للولايات المتحدة الامريكية وحليفاتها الغربية.

والصورة الثانية: هي التدخل العسكري المباشر مثل الحالة الليبية من أجل ترسيخ أقدامها في المنطقة، ومن أجل رفع أسهمها في التحكم في الأوضاع في البلدان العربية

بعد انقشاع غبار المعارك، وما سوريا عن ذلك ببعيد أيضاً مع تطورات الأوضاع في البلاد وحدوث مزيد من الانشقاقات في صفوف الجيش وتحول الصراع إلى المرحلة التالية التي من المتوقع ألا تتحملها تركيا (عضو حلف شمال الأطلنطي) بسبب نزوح اللاجئين إليها وتداعيات ذلك على القضية الكردية، ومن المرجّح أنها سوف تذعن في النهاية لأي مطالبات بتدخل عسكري دولي كما أذعنت من قبل في ليبيا.

والمسار الثالث: هو ورقة القوة الاقتصادية التي تلعب بها الدول الغربية أيضاً ذات الملاءة الاقتصادية الكبيرة: فمنذ زمن والاتحاد الأوروبي صاحب مصلحة أصيلة في دول الشمال الإفريقي، ومن أولوياته الكبرى التحكم في مسارات التحول الجاري الآن في كلٍّ من مصر وليبيا وتونس؛ فالمصلحة الأوروبية تتمثل في ربط تلك الدول اقتصادياً بالاتحاد الأوروبي من أجل انتشالها من أزماتها ومن ثَمّ ربطها بالكيان الأوروبي لتقليل الهجرة من الجنوب إلى الشمال، وكذلك تقليل مخاطر الأرهاب وانتقاله إلى أوروبا وكافة أشكال الجريمة المنظمة، ومن أجل استقرار حوض البحر المتوسط بكامله، وهي من أهم أبعاد السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي، وفرنسا هي التي تقود القاطرة الأوروبية في هذا المجال لمصلحتها في استقرار الجنوب بسبب الجالية المغاربية الكبرى لديها، وهي التي تسبب لها مشكلات اجتماعية واقتصادية وأمنية ضخمة، وكانت فرنسا من أُولَى الدول التي رعت اتفاقيات برشلونة والاتحاد من أجل المتوسط والشراكة (الأورومتوسطية) وغيرها، وكل تلك المبادرات تهدف في النهاية إلى إبعاد دول الشمال الإفريقي عن الفلك العربي ودورانه في الفلك الأوروبي (سياسياً واقتصادياً وثقافياً)، بتغيير طبيعة النظام الإقليمي، وبنهش دول الشمال الإفريقي من المنظومة العربية وضمها إلى المنظومة الأوروبية في إطار ما يسمى بسياسة الجوار الأوروبية، وبإفراغ النظام العربي من أهم لاعبيه في إفريقيا، وهو ما يؤدي في النهاية إلى انهيار النظام الإقليمي العربي، وتمحور الدول العربية الآسيوية في كيانات وتحالفات أخرى.

والشطر الآسيوي هو الآخر يواجه مشكلات جمة في الشمال في العراق ورغبات تقسيمه ومشكلات الانفصال الكردية،

والأوضاع في سوريا والنفوذ الإقليمي التركي، والتهديدات الإيرانية شرق الخليج، وكذلك مشكلة الأنظمة القَبَلية والملكية في بعض تلك البلدان، وتحديات جمة على شكل الأنظمة السياسية في عصر التحولات الثورية وحقبة استلام الشعوب زمام سيادتها من جديد، وتحديات على البنية الهيكلية السياسية لتلك الدول التي بدأت تشعر بالخطر وتأخذ بمبادرات للتمحور حول الأنظمة الملكية بمبادرة من مجلس التعاون الخليجي بضم الدول العربية الملكية الأخرى إليه وهي الأردن والمغرب، بالرغم من البعد الجغرافي والتركيبة الاجتماعية المختلفة، وهي خطوة تبدو أنها للتخندق حول الذات من أجل مواجهة العاصفة المتوقعة القادمة، وهي إن لم تكن ثورات فستكون مطالب أعلى من الشعوب للتحكم في مصائرها والمشاركة في إدارة الدول وعملية صنع القرار فيها ومحاسبة حكامها، ومزيد من العدالة الاجتماعية والعدالة في توزيع الثروة.

ويأتي ذلك أيضاً في ظل أطماع إيرانية والتهديد بإحراق المنطقة عن طريق التدخل الإيراني في البحرين على سبيل المثال، وهو ما جعل مفكرين سياسيين خليجيين يطرحون فكرة مبادرة الكونفيدرالية الخليجية، وهي خطوة رشيدة من حيث الدواعي الأمنية وبسبب الطبيعة الديموغرافية لشعوب الخليج وخاصة الشريط الشرقي منه، وفي ما يتعلق بدمج الدول ذات الغالبية الشيعية إلى كيان أكبر يحمي من الانفصال وتغيير طبيعة المنطقة، ولكنه خيار خطر من الناحية السياسية بضم دول ذات طبائع حكم مختلفة تحت مظلة واحدة، وسوف يؤدي ذلك إلى انتقال مشكلات السياسة والحكم من دولة إلى أخرى، فالدول الخليجية ذات طبيعة مختلفة في ما يتعلق بالانفتاح السياسي، وبدرجات متفاوتة من الحكم الذي يتراوح ما بين الملكية المطلقة والملكية الدستورية، وما بين دولة القبيلة وما بين مستويات مختلفة من صلاحيات البرلمانات ومجالس الشورى في تلك البلدان، وهو ما سيؤدي إلى انتقال المشكلات المختلفة داخل الوعاء الواحد الجديد، وكل ذلك سيتم في ظل ترقّب من الشعوب على المستويات الأوسع لدول الخليج العربي.

وفي كل ذلك السياق تبرز قضايا أخرى مثل الصراع بين الأنظمة الملكية والجمهورية، كما كان في السابق في حقبة الستينيات،

ودائماً كانت وستظل اليمن هي حجر الزاوية في ذلك الصراع بسبب الاختلاف في نظام الحكم الجمهوري عن بقية البلدان الخليجية وبسبب موجة الثورة التي تجتاحها الآن التي من المتوقع أن تسفر عن تحولات كبرى في ذلك البلد ذي الموقع الإستراتيجي على خليج عدن، وهو الذي يستدر الاهتمام الغربي بشدة، بوجود ثَوَرَان شبابي يطالب بالتغيير وبمزيد من أسهم الشعوب في إدارة البلاد، هذا بالإضافة إلى طبيعة الدولة اليمنية الفقيرة من ناحية الموارد الاقتصادية التي تجعلها دائماً عرضة للقلاقل والاضطرابات ومن ثَمّ تدخلات عسكرية من الدول الأجنبية ذات المصلحة شرقاً وغرباً، من إيران ومن الولايات المتحدة، بعكس الدول الخليجية الأخرى التي ظلت الوفرة الاقتصادية فيها بمثابة الغمامة التي تحجب ولكن لاتمنع أية مشكلات سياسية تبرز على السطح.

ويظل البعد الخارجي للدول من خارج الإقليم العربي مثل تركيا وإيران والدول الغربية ذا أهمية خاصة في التأثير على مجريات الأحداث في العالم العربي وفي شكل البنية الهيكلية التي قد تخرج من رحم تلك المرحلة الهادرة، فالدور الإيراني محفز على مزيد من التمحور حول الذات العربية والخوف من أطماع تصدير الثورة إلى المنطقة، وهو دور دافع إلى مزيد من العمل العربي المشترك وإلى التمحور والتخندق والتعاون، بينما يظل الدور التركي راغباً في مزيد من التعاون الإقليمي والاقتصادي بعيداً عن منظومة العمل العربي، ولكن بإنشاء كيانات جديدة تخدم المصالح التركية الاقتصادية ولمد نفوذها وقوّتها الناعمة على المنطقة، بعقد اتفاقيات للتجارة الحرة وإنشاء منظمات إقليمية اقتصادية جديدة تكون نواة لمشروع اتحاد إقليمي بديل من وجهة نظر تركية، تكون فيها أنقرة قائدة ورائدة لعملية اتحاد جديدة على غرار الاتحاد الأوروبي، بديلاً عن رفض أوروبا لانضمامها.

أما الدول الغربية فهي أمام فرصة سانحة قد لا تعود مرة أخرى بتشكيل المنطقة وَفْقاً لأهوائها؛ بتصدير مقومات حضارتها الغربية إلى العالم العربي، بأنظمة حكم غربية وبإجراء عملية تحول ثقافي وحضاري لشعوب المنطقة، وبمد يد العون الاقتصادية والعسكرية من أجل فتح أبواب الكيان العربي لأحصنة طروادة جديدة على مختلف المستويات، باستغلال أقطابها داخل الشعوب العربية من أجل تمرير أجنداتها التي تهدف إلى نزع البعدين الإسلامي والقومي عن السياسات العربية واستبدالهما بالبعد الليبرالي العلماني الذي لا يرى ضيراً من السلام مع إسرائيل وقبول

كافة أشكال الحياة الغربية، من أجل التطبيع الكامل في العلاقات ما بين الغرب وإسرائيل من جهة، وما بين العالم العربي من جهة أخرى؛ وذلك تحقيقاً لمصالح الغرب العليا وفرض أجنداته الحضارية.

وفي ظل كل تلك الظروف الإقليمية العصيبة، فإنه من غير المتوقع عقد قمم عربية فاعلة وناجحة قريبة بسبب المشكلات التي تمر بها المنطقة، وبسبب عدم انتخاب زعماء جدد في عدد من البلدان العربية في ظل الثورات التي تشل بعضها الآخر عن الالتفات إلى أية اجتماعات قومية، وكل تلك الظروف تمثل فراغاً زمنياً مواتياً يمكّن من تهيئة الساحة لمزيد من التدخلات الأَجنبية من خارج الإقليم للضغط على بلدانه من أجل رسم السياسات العربية في ظل انهيار منظومة الاتصال بين القادة في الفترة الراهنة؛ فلا أحد من القادة العرب الآن يتمتع برفاهية الجلوس والمحاورة ورسم السيناريوهات أو التخطيط لمستقبل أفضل للجميع، فالكل يعكف على إعداد بيته الداخلي والنظر في حزمات تتراوح ما بين تهدئة ومسكنات وما بين إصلاحات جذرية وما بين التنازل عن بعض الصلاحيات السياسية، وما بين إفساح مساحة أكبر للشعوب، والقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية أكبر.

وتتمتع جميع دول العالم بشخصياتها السياسية الخاصة بها والتي تميزها عن غيرها من الدول والسلطة في الدولة هي تطبيق لفلسفة النظام القائم فيها وانه من الصعب الفصل بين الاثنين (اللغة وفلسفة النظام) خاصة فيما يتعلق بالإدارة الداخلية ضمن حدود الدولة وشعبها[14].

ومع تقدم الجماعة السياسية وتشعب حاجاتها وتيقظ ضميرها استشعر أفرادها ضرورة قيام سلطة لها طابع الدوام والاستقرار، سلطة تكون بمنأى عن الهزات والتقلبات وتأخذ بيدها أمور الجماعة وتديرها وفقاً لمقتضيات الصالح العام، لا وفقاً لمصلحة الحكام الذين يمارسونها. ويمثل ذلك سلطة الحكومة وهي أهم العناصر في تكوين الدولة وحجر الزاوية في كل تنظيم سياسي[15].

والحكومة تعني ممارسة السلطة في جماعة سياسية معينة أو يقصد بها مجموع الهيئات الحاكمة أو المسيّرة للدولة، أي السلطات العامة في الدولة، وبذلك تشمل السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية. وأحياناً يقتصر مفهوم الحكومة بمعناها الضيق على السلطة التنفيذية فقط، أي السلطة التي تقوم بتنفيذ القوانين وإدارة المرافق العامة. وتستعمل الحكومة احياناً للدلالة على الوزارة خصوصاً في البلاد التي تأخذ بالنظام البرلماني ويعد نظام الحكم الذي تبنى السلطة على الصعيدين الداخلي

والخارجي من الأمور الهامة والحيوية بالنسبة لدراسة الجغرافية السياسية وعلم الجيوبولتيكا خاصة بعد تركيز وتقوية فلسفة النظام، ورسم استراتيجية الدولة السياسية والاقتصادية بالنسبة لشؤون ومصالح الشعب على الصعيد الداخلي وفي العلاقات السياسية الدولية[16]. ويستمد استقرار الدولة واستمرار تماسكها السياسي على شكل نظام الحكم فيها سواء أكان نظاماً واحداً أو اتحادياً، والتميز الرئيسي بينهما هو طبيعة السلطة التي تمارسها السيادة على الدولة[17].

الاستنتاجات:

1. يشكل «التغيير العربي» نقطة تحول تاريخية في الوطن العربي حيث أدت الموجات العارمة من الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية السلمية بما فيها المقاومة المسلحة في العديد من الدول العربية الى بدء مرحلة للتغيير لإنهاء عقود من طغيان الأنظمة الاستبدادية كما حصل في تونس ومصر وليبيا واليمن.

2. هناك العديد من العوامل التي تسببت في هذا الاستيقاظ العربي، أهمها تسلط الأنظمة السياسية القمعية التي حولت الأنظمة الصورية الحاكمة في تلك الدول الى أنظمة عائلية تمارس الاستئثار بالحكم والفساد الحكومي وسوء الإدارة وانتهاج سياسات خاطئة أدت الى التدهور الاقتصادي وانتهاكات حقوق الإنسان ومصادرة الحريات وتقليص المشاركة المجتمعية في صناعة القرار والتنمية الوطنية، الأمر الذي وسع من مساحة الفقر والبطالة التي شملت مساحة ديموغرافية واسعة. وخاصة بين الشباب.

3. ان هذا المنعطف التاريخي الذي حدث في المنطقة العربية لايخلو من أبعاده الدولية والإقليمية اذ كانت هناك أطراف دولية وإقليمية ساعدت في حصول التغير السياسي الكبير والسريع في الأنظمة السياسية العربية الحاكمة.

4. المنطقة بدولها العربية الآن تمر بمرحلة اعادة تشكيل محلية وإقليمية وهي مرحلة انتقالية قد تقصر وقد تطول حسب الظروف المحلية والإقليمية والدولية المؤثرة في المنطقة.

5. إن المنطقة العربية على أبواب مرحلة تحول جديدة ستصيب بتأثيراتها جميع البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية في دولها.

المصادر

(Endnotes)

1 - محمد حجازي محمد، الجغرافية السياسية، بدون مكان طبع، 1997، ص36-34.

2 - محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافية السياسية-منظور معاصر،

القاهرة، 1989، ص101.

3 – المصدر نفسه، ص104.

4 – Cohen، S.B. & L.D. Rosenthal، Geographical Model for Political System Analysis، Geog. Rev. Vol.61، No. I، Jon، 1971، pp.5–31.

وانظر أيضاً:

قاسم الدويكات، الجغرافية السياسية، ط1، عمان، 2002، ص66–65.

5 – محمد أحمد عقلة المومني، استراتيجيات سياسة القوة–مقومات الدولة في الجغرافية السياسة، اربد، 2006، ص62.

6 – محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافية السياسية المعاصرة– دراسة الجغرافية والعلاقات السياسية الدولية، القاهرة، 2007، ص11.

7 – عبد الحميد غنيم، الجغرافية السياسية، الكويت، 1987، ص217–202.

8 – جميل مطر، العلاقة بين عودة بوتين وثورات العرب، جريدة الخليج الإماراتية 15/12/2011.

9 – محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافية السياسية–أسس وتطبيقات، ط1، القاهرة، 1990، ص649–648.

10 – محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص32.

11 –أحمد موصللي، حقيقة الصراع، الغرب والولايات المتحدة والإسلام السياسي، مؤسسة عالم الف ليلة وليلة العالمية، 2003، ص61.

12 – منذر سليمان، دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي–تفسيرات ومفاهيم، مجلة المستقبل العربي، العدد 325، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص25.

13 – خلدون سالم صالح، الربيع العربي– نقطة تحول تاريخية، صحيفة أنباء السعودية.

www.arbaanews.com/index.phpzid=32568 page–printn.

14 – حسام الدين جاد الرب، الجغرافية السياسية، القاهرة، 2008، ص55–54.

15 – ثروت بدوي، النظم السياسية، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، 1977، ص26–25.

16 –عبدالمنعم عبدالوهاب، جغرافية العلاقات السياسية، الكويت، 1977، ص49.

17 – فتحي ابو عيانة، الجغرافية السياسية، الاسكندرية، 1995، ص136.